

راتب الموظف العراقي

"في ظل انخفاض قيمة الدينار وارتفاع الأسعار والقرارات الحكومية المفاجأة"

إعداد

مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية



يواجه الموظف العراقي تحدياً معيشياً يتجاوز حدود الراتب الشهري ومقدار ما يطرأ عليه من زيادة أو استقطاع، فالمسألة ترتبط بمجمل العلاقة بين الدخل وكلفة الحياة، وبمدى قدرة الأسرة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية في ظل تغير الأسعار، وتفاوت جودة الخدمات العامة، وتعدد القرارات التي قد تضيف أعباء مالية جديدة إلى ميزانيتها، من دون أن تقابلها بالضرورة زيادة في الدخل أو تحسن مكافئ في مستوى الخدمات. وتزداد أهمية هذه القضية في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، ويشغل فيه الراتب الوظيفي موقعاً أساسياً في حياة شرائح واسعة من الأسر، الأمر الذي يجعل أي تحول في السياسة النقدية أو المالية، أو في طريقة تمويل الخدمات العامة، ذا صلة مباشرة بالقدرة المعيشية للمواطن، ولا سيما عندما تتكرر الالتزامات المالية في مجالات التعليم والصحة والنقل والطاقة والسكن. إن انتظام دفع الراتب، على أهميته، لا يكفي وحده للحكم على استقرار حياة الموظف، إذ قد يستمر الدخل الاسمي بالمستوى نفسه، بينما تتزايد النفقات الضرورية وتتقلص المساحة المتاحة للادخار ومواجهة الطوارئ، وبذلك يصبح الراتب مستقراً من الناحية الإدارية، لكنه أقل قدرة على الوفاء بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة.

الراتب الاسمي والقدرة المعيشية

يتطلب فهم أوضاع الموظف العراقي التمييز بين الراتب الاسمي والقوة الشرائية والدخل المتاح، فالراتب الاسمي هو المبلغ الذي يتقاضاه الموظف، أما القوة الشرائية فتشير إلى ما يستطيع هذا المبلغ شراءه من سلع وخدمات، في حين يمثل الدخل المتاح ما يتبقى بعد تغطية الالتزامات والنفقات الأساسية. وتظهر أهمية هذا التمييز عندما تتغير تكاليف الغذاء والسكن والنقل والخدمات بوتيرة أسرع من نمو الدخل، أو عندما تُضاف إلى ميزانية الأسرة التزامات لم تكن موجودة سابقاً، ففي هذه الحالة قد لا ينخفض الراتب رقمياً، لكن قدرته الفعلية على تمويل الاحتياجات تتراجع، ويضطر الموظف إلى إعادة ترتيب أولوياته، وتأجيل بعض النفقات، أو تقليص الادخار، أو الاستعانة بالاقتراض والمساندة العائلية. ولا تتوزع هذه الآثار بالتساوي بين الموظفين، فامتلاك المسكن أو استئجاره، وعدد أفراد الأسرة، ووجود أبناء في مراحل دراسية مختلفة، والالتزامات الائتمانية، وتوافر مصدر دخل ثانٍ، كلها عوامل تحدد مقدار الضغط الذي تتعرض له الميزانية المنزلية، ولذلك فإن الاكتفاء بمتوسط الراتب أو متوسط التضخم لا يقدم صورة كافية عن الفروق الفعلية في مستويات المعيشة. ومن هنا، فإن المؤشر الأكثر دلالة على استقرار الأسرة ليس مقدار الراتب وحده، بل نسبة ما يستهلكه الإنفاق الضروري من هذا الراتب، وما يتبقى بعده لتغطية النفقات غير المنتظمة والاحتياجات المستقبلية.

سعر الصرف وانتقال أثره إلى الأسرة

يمثل سعر الصرف أحد المتغيرات المهمة في تفسير كلفة المعيشة في العراق، نظراً إلى اعتماد السوق المحلية على السلع المستوردة ومدخلات الإنتاج المرتبطة بالعملة الأجنبية، غير أن أثر تغير سعر الصرف لا ينتقل إلى

المستهلك بصورة آلية أو متساوية، بل يتوقف على طبيعة السلع، وحجم المخزون، وتكاليف النقل والتخزين، ومستوى المنافسة، وهوامش الربح، والسياسات التجارية والضريبية. وعندما ترتفع كلفة الحصول على الدولار بالنسبة إلى المستورد، قد تنتقل بعض الزيادة إلى أسعار السلع والخدمات، فتتحمل الأسرة جزءاً من أثر التغير النقدي من خلال إنفاقها اليومي، ولا سيما إذا كانت دخولها ثابتة ولا توجد آلية فاعلة لتعويض تراجع القوة الشرائية. ومع ذلك، ينبغي تجنب اختزال الأوضاع المعيشية في سعر الصرف وحده، لأن الأسعار قد تتأثر بعوامل أخرى، كما أن استقرار سعر الصرف لا يضمن بحد ذاته استقرار كلفة الحياة إذا ارتفعت الرسوم أو تكاليف الخدمات أو أسعار السلع لأسباب مختلفة. وتبرز أهمية هذا التحليل في ضرورة التمييز بين الأهداف النقدية والمالية للدولة وبين آثارها التوزيعية على المجتمع، إذ لا يكتمل تقييم أي إجراء اقتصادي بقياس أثره في الإيرادات أو الاستقرار النقدي فقط، بل يتطلب أيضاً دراسة انعكاساته في القوة الشرائية للأسر، والفئات التي تتحمل كلفته، والآليات الممكنة لتخفيف آثاره غير المتناسبة.

تراكم القرارات الحكومية وأثره في ميزانية المواطن

لا تقتصر الضغوط المعيشية على ارتفاع الأسعار، بل قد تنشأ أيضاً من تعدد القرارات الإدارية والمالية التي تفرض رسوماً جديدة، أو تزيد أجور الخدمات، أو تنقل جزءاً من كلفة الحصول عليها إلى المواطن، وتكمن أهمية هذه الظاهرة في أن كل قرار يصدر عن جهة مختلفة، بينما تتجمع آثاره جميعاً داخل الميزانية المنزلية نفسها.

فقد تنظر وزارة معينة إلى رسم مستحدث من زاوية تمويل خدمة أو تنظيم الاستفادة منها، وقد ترى مؤسسة أخرى ضرورة تعديل أجور خدمة تقديمها، وتلجأ جهة ثالثة إلى فرض التزامات مالية إضافية، لكن الأسرة لا تتعامل مع هذه القرارات بصورة منفصلة، وإنما تدفع تكاليفها من الراتب الشهري ذاته، الذي يمول الغذاء والسكن والتعليم والصحة والنقل وبقية الاحتياجات.

وتوضح رسوم الانتساب المدرسي- الأخيرة- هذه المسألة، الذي اتخذته وزارة التربية، إذ إن فرض رسم سنوي يبلغ 250 ألف دينار على الطالب المشمول به يمثل التزاماً إضافياً ينبغي تقييمه في ضوء دخل الأسرة وعدد أبنائها والتكاليف التعليمية الأخرى التي تتحملها، ولا سيما عندما يكون لدى الأسرة أكثر من طالب يحتاج ذلك الانتساب، أو عندما تعتمد كلياً على راتب واحد.

ولا يتوقف التقييم العلمي هنا عند قيمة الرسم، بل يمتد إلى مبرراته، والكلفة الفعلية للخدمة التي يمولها، والفئات المشمولة به، والاستثناءات المتاحة، ومدى قدرة الأسر على الدفع، والبدائل التي يمكن توفيرها لمن لا يستطيع تحمل الكلفة، فضلاً عن تحديد ما إذا كان الرسم يحقق تحسناً ملموساً في الخدمة أم يضيف عبئاً مالياً فحسب.

وتكمن المشكلة الأوسع في غياب التقييم التراكمي عندما تُدرس القرارات بصورة منفردة، فقد يبدو أثر كل رسم محدوداً، لكن مجموع الرسوم والزيادات خلال سنة واحدة قد يستنزف جزءاً مهماً من الدخل المتاح للأسرة، ويقلص قدرتها على الادخار أو تغطية النفقات الطارئة. ومن ثم، فإن الحاجة قائمة إلى الانتقال من تقييم القرار بحسب مبررات الجهة التي أصدرته إلى تقييمه أيضاً بحسب أثره في المواطن، ومدى تناسب كلفته مع دخله، وعدالة توزيع أعبائه، ووجود بدائل أقل ضغطاً على الفئات محدودة الدخل.

من ضغط النفقات إلى هشاشة الاقتصاد المنزلي

تظهر الآثار التراكمية للضغوط المالية تدريجياً في طريقة إدارة الأسرة لمواردها، فقد تبدأ بتقليص النفقات غير الضرورية، ثم تتجه إلى تأجيل شراء السلع المعمرة أو تقليل الإنفاق على الأنشطة التعليمية والترفيهية، وقد تضطر في مراحل أكثر صعوبة إلى الاقتراض أو الاستعانة بالأقارب لتغطية التزامات أساسية. وتختلف خطورة هذه التحولات بحسب قدرة الأسرة على التكيف، فالأسرة التي تمتلك مسكناً أو دخلاً إضافياً أو مدخرات سابقة تمتلك هامشاً أوسع لمواجهة الأعباء، بينما تكون الأسرة المستأجرة أو الكبيرة أو المعتمدة على راتب واحد أكثر عرضة للتأثر، وقد يؤدي تكرار الضغوط إلى استهلاك المدخرات التي كانت تشكل خط دفاعها أمام الطوارئ.

وتبرز هنا أهمية التمييز بين العجز المؤقت والعجز المتكرر، فقد تستطيع الأسرة استيعاب نفقة استثنائية مرة واحدة، لكن تكرار النفقات الجديدة أو ارتفاع كلفة الاحتياجات الأساسية قد يحول الضغط المؤقت إلى اختلال مستمر في ميزانيتها، وعندئذ لا يعود تقليص المصروفات وحده كافياً لمعالجة المشكلة. كما أن استمرار هذه الظروف قد يؤثر في قرارات الأسرة المتعلقة بالتعليم والسكن والزواج والإنجاب والاستثمار الصغير، ويجعلها أكثر تحفظاً في التخطيط للمستقبل، وهي آثار اجتماعية واقتصادية تستحق البحث والقياس، من دون افتراض انتشارها أو تحديد حجمها قبل توافر البيانات اللازمة.

مستقبل الموظف بين السيناريوهات المحتملة

لا يمكن تحديد مستقبل المستوى المعيشي للموظف العراقي من خلال متغير واحد، لأن مساره يرتبط بتفاعل الإيرادات النفطية والإنفاق العام والتضخم وسعر الصرف وتكاليف الخدمات وفرص العمل في القطاع الخاص، ولذلك فإن تقديم توقع قطعي بشأن اتجاه الأوضاع خلال السنوات المقبلة لا يكون دقيقاً من دون بيانات كافية وافتراضات واضحة.

ومع ذلك، يمكن تحديد ثلاثة مسارات تحليلية تساعد على فهم المخاطر ومراقبتها: يتمثل المسار الأول في استقرار نسبي للقدرة المعيشية، إذا تمكنت الدولة من ضبط الأسعار، وتحسين كفاءة الإنفاق والخدمات العامة، وتوفير حماية مناسبة للفئات الأكثر تعرضاً للضغط، مع تنمية فرص الدخل والإنتاج خارج القطاع النفطي، وفي هذه الحالة يمكن للأسرة أن تحافظ على مستوى معيشي مقبول حتى إذا لم تتحقق

زيادات كبيرة في الرواتب.

أما المسار الثاني فيتمثل في استمرار الضغط المتراكم، عندما تبقى الرواتب منتظمة، لكن تتزايد النفقات الضرورية والرسوم بوتيرة تجعل الفائض المتاح للأسرة يتقلص تدريجياً، وقد لا يظهر هذا المسار في صورة أزمة مفاجئة، بل في تراجع الادخار، وتأجيل الاحتياجات، وزيادة الحساسية تجاه أي نفقة جديدة. ويتمثل المسار الثالث في اتساع الهشاشة المالية للأسر إذا تزامنت زيادة الأعباء مع تراجع الإيرادات النفطية أو اشتداد القيود على الموازنة أو ضعف فرص العمل والدخل البديل، وقد تتسع عندها الحاجة إلى الاقتراض، وتراجع قدرة الأسر على تغطية بعض الاحتياجات، وتنتقل آثار الضغط من الميزانية المنزلية إلى الطلب المحلي والنشاط التجاري.

وتنسجم أهمية هذه السيناريوهات مع ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 بشأن تعرض المالية العامة العراقية لمخاطر تقلب الإيرادات النفطية، وضغوط الإنفاق الجاري، والحاجة إلى تنويع الإيرادات وتعزيز النمو غير النفط، مع حماية الإنفاق الاجتماعي الضروري. ولا تمثل هذه المسارات تنبؤات مؤكدة، بل أدوات لتحديد المؤشرات التي ينبغي مراقبتها، مثل تطور أسعار السلع الأساسية، ونسبة الإنفاق الضروري إلى دخل الأسرة، وانتشار الاقتراض، والقدرة على مواجهة الطوارئ، ونمو الدخل مقارنة بنمو كلفة المعيشة.

نحو تقييم تراكمي للأعباء المالية

تقتضي معالجة هذه القضية بناء آلية بحثية ومؤسسية ترصد القرارات الحكومية التي تفرض أعباء مالية جديدة على المواطنين، وتجمع آثارها في صورة قابلة للقياس، بدلاً من الاكتفاء بدراسة كل قرار على حدة. ويمكن إنشاء سجل دوري يتضمن الرسوم الجديدة وتعديلات التعرفة والاستقطاعات والتكاليف الإضافية المرتبطة بالحصول على الخدمات العامة، مع توثيق الجهة المصدرة للقرار وتاريخه والفئات المشمولة به ومبرراته المعلنة والاستثناءات المتاحة، ثم تقدير العبء السنوي المتوقع على الأسر بحسب مستويات الدخل وأحجامها وأنماط سكنها.

ويحتاج هذا العمل إلى بيانات ميدانية عن ميزانيات الأسر، تجمع بين الدخل والنفقات والديون والادخار، وتتيح المقارنة بين المحافظات والفئات الوظيفية والأسر ذات الالتزامات المختلفة، كما ينبغي متابعة التغيرات في أسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات، حتى يمكن التمييز بين أثر التضخم وأثر الرسوم والقرارات الإدارية وأثر تغير أنماط الاستهلاك.

ويمكن تطوير مؤشر تحليلي للضغط المعيشي على الراتب، يقوم على نسبة الإنفاق الضروري إلى الدخل، وحجم الأعباء المالية المستحدثة، ومقدار الفائض المتاح بعد الالتزامات، وقدرة الأسرة على مواجهة نفقات طارئة، على أن يخضع المؤشر للاختبار والتحقق قبل اعتماده أداة رسمية أو استخدامه في المقارنات العامة. ومن شأن هذه الآلية أن توفر لصانع القرار صورة أوضح عن الآثار التراكمية للسياسات، وتساعد على تحديد الفئات الأكثر تعرضاً للضغط، وتتيح اختبار البدائل قبل تطبيق القرارات وتقييم نتائجها بعد التنفيذ.

مسؤولية السياسة العامة وحدود التكيف الأسري

لا يعني التركيز على ميزانية الأسرة أن مسؤولية معالجة الضغوط تقع على الموظف وحده، فإدارة الإنفاق تساعد على تحسين استخدام الموارد المتاحة، لكنها لا تعالج عجزاً دائماً عندما يصبح الدخل غير كافٍ لتغطية الضروريات، كما أن تنوع مصادر الدخل قد يكون مفيداً لبعض الأسر، لكنه ليس خياراً متاحاً للجميع بسبب الوقت والمهارات والالتزامات العائلية وظروف سوق العمل.

ومن هنا، فإن مسؤولية السياسة العامة تتمثل في تقييم الآثار المعيشية للقرارات قبل إصدارها وبعد تطبيقها، وتحسين استهداف الدعم، وحماية الفئات الأشد حاجة، ومراقبة الأسواق، ورفع كفاءة الخدمات العامة، وتوسيع فرص العمل والإنتاج، مع مراعاة القيود الفعلية التي تواجه الموازنة.

ويقتضي ذلك اعتماد معايير واضحة لتقييم الرسوم والأعباء الجديدة، تشمل ضرورة القرار، وكلفته على الأسرة، وعدالة توزيع الأعباء، وجودة الخدمة المقابلة، والبدائل الممكنة، والأثر التراكمي مع القرارات الأخرى، كما ينبغي توفير إعفاءات أو بدائل مناسبة عندما تؤدي الرسوم إلى حرمان الأسر محدودة الدخل من خدمات أساسية.

وفي المقابل، تستطيع الأسرة تعزيز قدرتها على التكيف من خلال التخطيط المالي، ومراجعة الالتزامات طويلة الأجل، وتكوين احتياطي للطوارئ بحسب الإمكانيات، وتجنب الاقتراض غير المحسوب، لكن هذه التدابير ينبغي النظر إليها بوصفها وسائل مساندة لا بديلاً عن السياسات العامة الفعالة.

خاتمة

إن مستقبل المستوى المعيشي للموظف العراقي يتحدد بالعلاقة بين الراتب وكلفة الحياة ومجموع الالتزامات التي تتحملها الأسرة، وليس بمقدار الراتب الاسمي وحده، كما أن انتظام دفع الرواتب لا يكفي لضمان الاستقرار إذا كانت النفقات الضرورية والرسوم والأعباء المستحدثة تستنزف الدخل المتاح بصورة متزايدة.

وتتمثل إحدى أهم التحديات في احتمال تراكم آثار القرارات الصادرة عن جهات مختلفة داخل ميزانية الأسرة نفسها، من دون وجود تقييم شامل يوضح مقدار ما تضيفه هذه القرارات إلى كلفة المعيشة، والفئات التي تتحمل أعباءها، ومدى تناسبها مع الدخل والخدمات المقدمة.

ومن ثم، فإن المطلوب هو الانتقال من معالجة القرارات المالية بوصفها إجراءات منفصلة إلى النظر إليها ضمن منظومة واحدة تقيس أثرها في حياة المواطن، وتوازن بين متطلبات الاستدامة المالية للدولة وحماية القدرة المعيشية للأسر، وترتبط أي رسوم أو تعديلات في الخدمات بمبررات واضحة وتقييم قابل للتحقق.

إن نجاح السياسة الاقتصادية لا يقاس فقط بقدرة الدولة على تمويل نفقاتها أو تنظيم خدماتها، بل يتطلب أيضاً أن تكون آثارها على المجتمع مفهومة وقابلة للقياس، وأن تحافظ على قدرة الأسرة على تغطية احتياجاتها الأساسية والتخطيط لمستقبلها، فحين يقلص الدخل المتاح باستمرار، تصبح حماية القدرة المعيشية جزءاً من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نفسه.

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلاً عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتائجته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaydhcenter2011@gmail.com



www.al-faydh.com



العراق - بغداد - الكرادة

